

47.8 % نسبة ملكية غير الأردنيين في الشركات المدرجة في بورصة عمان ونسبة 37.2% للمؤسسات والصناديق الاستثمارية

اب 03. 2022

أظهرت الإحصاءات الصادرة عن بورصة عمان بأن قيمة النسم المشرقة من قبل المشررين غير الأردنيين والتي تهر من خلال الأداول في البورصة خلال شهر تهور 2022 بلغت 13.8 مليون دينار مشكلة ما نسبته 7.5% من حجم الأداول الكلي. في حين بلغت قيمة النسم المباعه من قبلهم لنفس الفتره 18.5 مليون دينار. وبذلك كون قيمة صافي الاسثمار غير الأردني خلال شهر تهور 2022 قد بلغت 4.7 مليون دينار بالسالب. بينما بلغت قيمة صافي الاسثمار غير الأردني 2.6 مليون دينار بالسالب لنفس الشهر من العام 2021.

كما بلغت قيمة النسم المشرقة من قبل المشررين غير الأردنيين من بداية العام وحتى نهاية شهر تهور 2022 حوالي 96.3 مليون دينار مشكلة ما نسبته 8.0% من حجم الأداول الكلي. في حين بلغت قيمة النسم المباعه من قبلهم 172.0 مليون دينار. وبذلك تكون قيمة صافي الاسثمار غير الأردني 75.7 مليون دينار بالسالب. بينما بلغت قيمة صافي الاسثمار غير الأردني 22.4 مليون دينار بالسالب لنفس الفتره من العام 2021.

أما من ناحية المشررين العرب. فقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات شرائهم خلال شهر تهور 2022 حوالي 13.1 مليون دينار أو ما نسبته 95.3% من إجمالي قيمة شراء غير الأردنيين. في حين بلغت القيمة الإجمالية لعمليات شراء غير العرب 0.6 مليون دينار مشكلة ما نسبته 4.7% من إجمالي شراء غير الأردنيين. أما بالنسبة للقيمة الإجمالية لعمليات بيع العرب فقد بلغت 15.6 مليون دينار أو ما نسبته 84.1% من إجمالي قيمة عمليات بيع غير الأردنيين. في حين بلغت قيمة عمليات بيع غير العرب 2.9 مليون دينار. أي ما نسبته 15.9% من إجمالي قيمة بيع غير الأردنيين. وبذلك تكون قيمة صافي استثمار العرب 2.5 مليون دينار بالسالب. وصافي قيمة استثمار غير العرب 2.3 مليون دينار بالسالب خلال شهر تهور 2022.

وعليه تصبح نسبة مساهمة المشررين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية شهر تهور 2022 حوالي 47.8% من إجمالي القيمة السوقية. ونسبة 37.2% للمؤسسات الاعترابية الاسثمارية من شركات ومؤسسات وصناديق. وشكلت مساهمة العرب ما نسبته 32.0%. ومساهمة غير العرب 15.8% من إجمالي القيمة السوقية للبورصة. أما من الناحية القطاعية. فقد بلغت نسبة مساهمة المشررين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة للقطاع المالي 51.1%. ولقطاع الخدمات 19.4%. ولقطاع الصناعة 5.9%.